بيان دولة قطر

باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يلقيه

السيد/ غانم بن عبد الرحمن الهديفي

السكرتير الثالث بالوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة

أمام اللجنة الخامسة

الدورة السبعون للجمعية العامة للأمم المتحدة

حول

البند "١٣٤": الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن

نيويورك، ٤ نوفمبر ٢٠١٥

يرجي المراجعة عند الإلقاء

Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations
809 UN Plaza, 4th Fl., New York, NY 10017 - Tel: 212-486-9335 - Fax: 212-758-4952

السيد الرئيس،،

يشرفني أن أتحدث نيابة عن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي: الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت، بشأن البند (١٣٤) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ :التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن، كما نؤيد دول المجلس البيان الذي ألقاه مندوب تنزانيا نيابة عن المجموعة الأفريقية، ومندوب سنغافورة نيابة عن دول جنوب شرق آسيا، ومندوب الإكوادور نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد الرئيس،،

في البداية أتقدم بالشكر للسيدة/ بيتينا توتشي بارتسيوتاس- مساعد الأمين العام والمراقب المالي للأمم المتحدة، لتقديمها تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة ***A/70/348/add.2***، وللسيد/ كارلوس رويز ماسيو لتقديمه تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذو الصلة.

السيد الرئيس،،

إننا ندرك ونقدر أن البعثات السياسية الخاصة تعمل في بيئات أكثر تعقيداً في العالم، وهناك أيضا تنوع متزايد من ناحية تصميم البعثة فضلاً

عن الولايات التي تؤديها، كما أصبحت البعثات تقوم بعمليات متعددة الأبعاد. فبالإضافة إلى مهامها السياسية، فإنها يوكل إليها تنفيذ مهام تمثل أولويات في عمل الأمم المتحدة مثل حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع العنف الجنسي في مناطق النزاع وغيرها. وقد تمخض عن زيادة عدد تلك البعثات السياسية من منتصف التسعينيات إلى الوقت الحاضر ليصل عددها حالياً ٣٥ بعثة، مما يتطلب الحاجة إلى موارد إضافية أخرى. ولا شك أن ذلك سيؤثر سلباً على الموارد المطلوبة في أطار الميزانية البرنامجية لتنفيذ البرامج المتعلقة بأولويات الأمم المتحدة التي أشرنا إلى بعض منها.

وعليه فإننا نرى أهمية في ضمان نوع من التوازن في تخصيص الموارد وبما لا يؤثر سلباً على الأهداف التي تعمل الأمم المتحدة لتحقيقها ويمكن البعثات من تأدية ولاياتها.

السيد الرئيس،،

تشعر دول المجلس بقلق عميق لعدم تمكن اللجنة الخامسة لاتخاذ قرارا بشأن ترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة منذ صدور تقرير الأمين العام في عام ٢٠١١، أخذاً في الاعتبار توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن معالجة التحديات وأوجه القصور في الآليات الحالية لتمويل ودعم البعثات السياسية الخاصة.

ففي الوقت الذي تلاحظ دول المجلس زيادة هائلة في الاحتياجات المالية وتعقّد البيئات التي تعمل فيها البعثات، فإن ذلك يستدعي إيلاء

اهتمام لمهامها لكونها لا تتبع دورة الميزانية العادية برغم تمويلها منها. وبهدف تعزيز الكفاءة والشفافية في عملية الميزانية المخصصة لهذه البعثات، فإن دول المجلس ترى أن توسيع نطاق وحجم البعثات السياسية الخاصة يبرران تمويلها من خلال نفس المعايير، والمنهجية والآليات المستخدمة لتمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك من خلال إنشاء حساب مستقل جديد لها.

السيد الرئيس،،

وفي الختام نؤكد لكم ولبقية الدول الأعضاء، مشاركتنا في المناقشات بصورة إيجابية مع الالتزام الكامل بروح توافق الآراء من أجل إنجاح أعمالنا خلال هذه الدورة.

وشكراً ،،،